

جامعة ميدأوشن



كلية العلوم الانسانية

ماجستير قانون رقمي

بحث بعنوان

المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في حماية البيانات والأمن السيبراني وفق القانون السعودي والمقارن

**The legal responsibility of artificial intelligence in data
protection and cybersecurity according to Saudi and
comparative law**

إعداد الطالب /

عبدالرحمن بن محمد الفهيد

إشراف /

أ. نورالله قللي

٢٠٢٥

المقدمة.

في ظل التحول الرقمي المتسارع، وما صاحبه من توسّع غير مسبوق في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت البيانات الرقمية تمثل العنصر الأكثر قيمة في الاقتصاد الحديث، وركيزة أساسية لجميع الأنشطة الحيوية في المؤسسات الحكومية والخاصة. ومع تضاعف حجم البيانات الحساسة، سواء الشخصية أو التجارية، ازدادت بالمقابل المسؤوليات القانونية والأخلاقية الملقاة على عاتق الجهات المالكة أو المعالجة لهذه البيانات، خاصة في ظل ما توفره أنظمة الذكاء الاصطناعي من قدرات عالية على جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها بطرق قد تتجاوز أحياناً قدرة التشريعات التقليدية على التنظيم والرقابة. وفي هذا الصدد أدركت الهيئات التشريعية والتنظيمية حول العالم خطورة التحديات التي أفرزتها هذه البيئة الرقمية الجديدة، خصوصاً ما يتعلق بالتهديدات السيبرانية المتنامية، وارتفاع الوعي المجتمعي بحقوق الخصوصية، وتزايد احتمالات إساءة استخدام البيانات في ظل الأنظمة الذكية ذاتية التشغيل. ونتيجة لهذا الإدراك، برزت الحاجة الملحة لوضع أطر قانونية واضحة وفعّالة تحدد قواعد جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وحمايتها، وتحدد كذلك المسؤولية القانونية الناشئة عند وقوع خروقات أو إساءة استخدام^١.

وفي هذا السياق جاءت اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) لتشكّل نموذجاً عالمياً متقدماً، إذ أرسّت معايير صارمة لحماية الأفراد، ووضحت حقوقهم في الوصول إلى بياناتهم وتصحيحها وحذفها، كما فرضت التزامات أمنية وتقنية واسعة على الجهات المعالجة، بما في ذلك المسؤولية عن الخروقات الناتجة عن استخدام الأنظمة التقنية والذكاء. وعلى المستوى العربي، شهدت المنطقة تطوراً تشريعياً ملحوظاً لمواكبة هذه التحولات، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي تبنت نظام حماية البيانات الشخصية بوصفه إطاراً وطنياً حديثاً يهدف إلى تنظيم معالجة البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحديد الالتزامات القانونية الواقعة على الأفراد والجهات العامة والخاصة، بما ينسجم مع التوجهات الدولية في هذا المجال.

^١ رضا، إياد، (٢٠٢٥)، المسؤولية القانونية للشركات تجاه حماية البيانات ومشاركتها، مقال منشور على الموقع الإلكتروني

ومع ذلك، يبقى أثر الذكاء الاصطناعي على منظومة حماية البيانات والأمن السيبراني تحدياً قانونياً بالغ الأهمية، إذ يثير تساؤلات جوهرية حول مدى مسؤولية الأنظمة الذكية عن القرارات التي تتخذها، وحدود مسؤولية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشرفين عليها، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالشفافية، وإمكانية التنبؤ بسلوك الأنظمة، وإدارة المخاطر الناتجة عن الهجمات السيبرانية المتطورة. وانطلاقاً من ذلك، يأتي هذا البحث ليعالج موضوع المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في حماية البيانات والأمن السيبراني من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين النظام السعودي وبعض النماذج الدولية المتقدمة، بهدف تحديد مدى كفاية الإطار التشريعي الحالي في مواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، واقتراح سبل تطويره بما يحقق توازناً بين الابتكار التقني وضمان الحقوق الأساسية للأفراد.

أولاً: مشكلة البحث.

تُعَدّ البيانات الشخصية من أكثر المصالح التي أجمعت التشريعات الدولية على ضرورة صونها وحمايتها، سواء كانت بيانات رقمية أو ورقية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في انتهاكها، تقنية كانت أو تقليدية. وتقدم هذه الحماية اعترافاً بأهمية البيانات الشخصية في حياة الفرد، إذ أصبحت خصوصية البيانات اليوم امتداداً لحرمة النفس البشرية ذاتها، بل قد تفوقها في بعض الحالات، لما تتضمنه من معلومات دقيقة وحساسة قد يُعرّض كشفها أصحابها لأضرار نفسية واجتماعية ومهنية جسيمة، وقد سجلت بعض الحوادث المأساوية حالات انتهت بوصول المتضررين إلى حدّ الانتحار نتيجة تهديدهم أو ابتزازهم بكشف بياناتهم الخاصة.

ولم يكن غريباً أن يؤكد الإسلام منذ قرون طويلة على مبدأ صون السر وحرمة إفشائه، وهو ما يظهر في توجيهات النبي ﷺ التي رسّخت مبدأ حفظ الأسرار وعدم إفشائها تحت أي ظرف، لما يمثله ذلك من حماية للإنسان وخصوصيته وكرامته. وقد جاء هذا التوجّه الشرعي موافقاً لما استقرّت عليه التشريعات الحديثة في حماية البيانات وحظر إساءة استخدامها^٢. وفي هذا الإطار، كانت المملكة العربية السعودية من

^٢ الشمري، فهد بن عايد، (٢٠٢٣)، الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية "

دراسة تحليلية"، مجلة البحوث القانونية والفقهية، مج ٣٥، ع ٤٣، ص ١٦٤٧.

الدول الرائدة في إرساء تشريعات واضحة لحماية البيانات الشخصية وتجرى انتهاكها، حيث صدر نظام حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩) بتاريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ، ليؤسس مرحلة جديدة في تنظيم معالجة البيانات وصورها، وضمان توفير الضمانات القانونية اللازمة لحماية الأفراد من مخاطر التسريب أو الاختراق أو الابتزاز. وجاء هذا التنظيم استجابة لزيادة الجرائم الإلكترونية المرتبطة بإساءة استخدام البيانات، وخصوصاً تلك التي ترتب عليها أضرار اجتماعية جسيمة، منها حالات الانتحار الناتجة عن التهديد أو الابتزاز بأي صورة من صور استغلال البيانات الحساسة. غير أن التطورات التقنية المتسارعة، وفي مقدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي، أوجدت تحديات جديدة تتجاوز قدرة التشريعات التقليدية على مواكبتها، إذ باتت أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها والتنبؤ بالسلوك الشخصي بدرجة تعقيد غير مسبوقة. كما أصبح بالإمكان استغلال هذه البيانات في تنفيذ هجمات سبائية أكثر دقة وخطورة، أو استخدامها في ممارسات تنتهك الخصوصية أو تؤدي إلى الابتزاز المنهجي، ما يطرح سؤالاً جوهرياً حول مسؤولية الأنظمة الذكية عند وقوع مثل هذه الأضرار، ومدى كفاية الأطر القانونية والتنظيمية الحالية، وخاصة النظام السعودي مقارنة بالنظم القانونية في الدول، في تحديد المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الشخصية، وضمان حماية الأفراد من المخاطر السبائية، ولا سيما في ظل تزايد حالات الابتزاز والاعتداء على الخصوصية التي قد تؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية خطيرة.

ثانياً: أسئلة البحث.

السؤال الرئيسي: ما طبيعة المسؤولية القانونية المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية البيانات والأمن السبائي وفقاً للنظام القانوني السعودي، والأنظمة المقارنة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية:

١. ما الإطار القانوني المنظم لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية والنظام المقارن، وما أهم الالتزامات المفروضة على الجهات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

٢. إلى أي مدى تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز أو إضعاف حماية البيانات والأمن السيبراني، وما أبرز المخاطر المرتبطة بها؟

٣. ما صور المسؤولية القانونية الناشئة عن الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي عند معالجة البيانات؟ وهل تختلف هذه المسؤولية عن المسؤولية التقليدية؟

ثالثاً: هدف البحث.

يهدف البحث لتحليل المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حماية البيانات والأمن السيبراني، وذلك من خلال دراسة الإطار القانوني المنظم لهذه المسؤولية في المملكة العربية السعودية، ومقارنته بالنهج التشريعي المتبع في دول المقارنة، كما يسعى البحث إلى بيان مدى كفاية التنظيم القانوني الحالي في مواجهة المخاطر التقنية التي تفرضها الأنظمة الذكية، وحتى يتحقق هذا الهدف يتم التعرف على:

١. تحليل الإطار القانوني المنظم لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية وفي النظام المقارن ، وتحديد أهم الالتزامات القانونية المفروضة على الجهات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات.

٢. تقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز أو إضعاف حماية البيانات والأمن السيبراني، من خلال دراسة أبرز المخاطر التقنية والأمنية المرتبطة باستخدام الأنظمة الذكية.

٣. بيان صور المسؤولية القانونية الناشئة عن الأضرار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات، مع توضيح الفروق بين هذه المسؤولية والمسؤولية القانونية التقليدية في الأنظمة القانونية المخ

ثالثاً: فرضيات البحث.

١. يُرجَّح أن الإطار القانوني السعودي يُوفِّر حماية أساسية للبيانات الشخصية، لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحديث لاستيعاب المخاطر الجديدة الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مقارنة

بالتشريعات الأكثر تقدماً مثل الـGDPR.

٢. على الرغم من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تُسهم في تعزيز حماية البيانات عبر قدراتها على الكشف المبكر عن الاختراقات، إلا أنها تُشكّل في الوقت ذاته مصدرًا لمخاطر أمنية جديدة بسبب طبيعتها الذاتية التعلّم واعتمادها على كميات ضخمة من البيانات الحساسة.

٣. المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات تختلف في بنيتها عن المسؤولية التقليدية، وقد تستلزم تبني نموذج قانوني جديد يقوم على "المسؤولية المشتركة" بين المبرمج والمشغل ومزوّد التقني.

رابعاً: أهمية البحث.

أصبح التعامل مع البيانات الشخصية جزءاً يومياً من تفاعلات الأفراد، سواء في علاقتهم بالمؤسسات العامة أو الشركات الخاصة، حيث يُطلب من الشخص تقديم بياناته الشخصية للحصول على خدمة أو شراء منتج. غير أن العديد من الأفراد لا يدركون مدى المخاطر التي قد تترتب على الإفصاح عن هذه البيانات، ولا يعلمون كيف يمكن أن تُستغل لاحقاً من قبل نفس الجهات أو من أطراف ثالثة لم يُفصح لهم أصلاً، مما يثير تساؤلات جدية حول مصير هذه البيانات، والمسؤولية القانونية تجاه إساءة استخدامها، ومع التطور التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصال الرقمية، أصبحت البيانات الشخصية أكثر حساسية وعرضة لمخاطر متعددة مثل السرقة والاختراق والاستغلال، مما يستدعي وجود أنظمة وقوانين تحمي خصوصية الأفراد وتضمن سلامة استخدام هذه البيانات.

فلذلك صدر نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية بصيغته الأولى بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩هـ، وذلك في إطار حرص المملكة على مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال البيانات، والتي أصبحت تُعد مورداً استراتيجياً بالغ الأهمية، بل يطلق عليها "نפט القرن الحادي والعشرين". ويأتي هذا النظام كذلك متسقاً مع ما تشهده المملكة من تقدم كبير في مجال التحول الرقمي، حيث تُعد من الدول الرائدة في هذا المجال إقليمياً وعالمياً^٣.

^٣ المزيبي، عبد العزيز بن أحمد، (٢٠٢٣)، موافقة صاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته في النظام السعودي "دراسة تحليلية مقارنة" مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنها الأشراف، العدد السابع والعشرون لسنة ٢٠٢٣، ص ٣٥٢٤.

وفي هذا الصدد تنبع أهمية هذا البحث من تزايد الاعتماد اليومي على البيانات الشخصية في مختلف التعاملات ، ومع توسّع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، برزت مخاطر جديدة تتعلق بإساءة الاستخدام، أو الاستغلال غير المشروع، أو الاختراقات السيبرانية، في وقت لا يدرك فيه كثير من الأفراد مدى حساسية هذه البيانات أو كيفية التصرف فيها بعد تسليمها للجهات المختلفة. وتزداد أهمية هذا البحث بصورة خاصة في ظل صدور نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الذي جاء استجابة لحاجة وطنية ملحة لحماية خصوصية الأفراد، ومواكبةً للتحوّلات الرقمية المتسارعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠. لا أن هذا النظام، على رغم أهميته، لم يُصمّم ابتداءً للتعامل مع الإشكالات القانونية المعقّدة التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، خاصة ما يتعلّق بالمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن قرارات أو عمليات معالجة تنفّذها الأنظمة الذكية دون تدخل بشري مباشر، ولذلك يهتم هذا البحث بإجراء مقارنة بين تشريعات المملكة العربية السعودية والدول المقارنة فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية عن الناتجة عن استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي وآثارها على حماية البيانات والأمن السيبراني. وبذلك، يهدف البحث إلى تقديم إضافة علمية نوعية تساهم في ترسيخ حماية فعّالة للبيانات في المملكة، ورفع مستوى الأمان السيبراني، وضبط المسؤوليات القانونية في عصر تزايد فيه قدرات الذكاء الاصطناعي وتتعدّد مخاطره.

خامساً: مصطلحات البحث.

١- مفهوم المسؤولية القانونية. المسؤولية القانونية يعني بها "الالتزام الذي يترتب على الشخص، طبيعياً كان أو اعتبارياً، نتيجة مخالفته لقاعدة قانونية مقررة، بما يستوجب تحمل تبعات هذه المخالفة من جزاء أو تعويض أو تصحيح للآثار الناشئة عنها. وتقوم المسؤولية القانونية على مبدأ أساسي مفاده أن كل سلوك يترتب عليه ضرر للغير أو يخلّ بالنظام العام أو يخرق التزامات قانونية مقررة، يُوجب مساءلة مرتكبه وفقاً للقواعد المقررة في القانون.

٢- مفهوم الذكاء الاصطناعي: هو العلم الذي يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية من شأنها جعل الحاسب الآلي، يحاكي التفكير البشري، ومن ثم يتعامل بنفس ذات القدرة البشرية، وذلك من خلال تغذيته بالبيانات والمعلومات الضخمة أو من خلال التعلم الذاتي^٤.

٣- مفهوم حماية البيانات. فقد عرّف المنظّم البيانات الشخصية بأنها: "كل بيان بغض النظر عن مصدره أو شكله يمكن أن يؤدي إلى التعرف على الفرد بشكل محدد، أو يجعل من الممكن التعرف عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة"، ويشمل ذلك الاسم، ورقم الهوية، والعناوين، والحسابات البنكية..... الخ وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي^٥.

سادساً: الدراسات السابقة.

تناولت دراسة التريكي (٢٠٢٥) موضوع حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي من خلال مقارنة التشريع السعودي بغيره، وتهدف إلى توضيح المبادئ الأساسية التي تحكم معالجة البيانات الشخصية، إلى جانب بيان المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البيانات أثناء مراحل المعالجة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة موضوعه، وتوصل إلى أن النظام السعودي يركّز على حماية بيانات الأشخاص الطبيعيين فقط، دون أن يشمل البيانات المرتبطة بالأشخاص المعنويين. كما يُلاحظ أن النظام لم يضع قائمة تفصيلية لأنواع البيانات الشخصية، بل استخدم عبارة مرنة هي "وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي"، مما يسمح بإدراج أي نوع جديد من البيانات ضمن نطاق الحماية إذا توافر فيه الوصف الشخصي. وتوصي الدراسة بضرورة وضع معايير فنية موحدة لحماية البيانات أثناء معالجتها أو نقلها، مثل تطبيق تقنيات التشفير وإخفاء الهوية، وفقاً لأفضل الممارسات الفنية المعتمدة.

^٤ الأخشن نورة أمينة، العيداني محمد، ٢٠٢٣، الذكاء الاصطناعي كآلية لمجابهة الجريمة الالكترونية، مجلة القوانين والعلوم البيئية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

^٥ مجلس الوزراء السعودي الموقر، نظام حماية البيانات الشخصية، المادة الأولى فقرة ٤، صادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م ١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩.

دراسة بلل والقضاة الفليح (٢٠٢٥) بعنوان الخصوصية الرقمية وحماية البيانات الشخصية: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والتشريعات الدولية في ضوء الأمن السيبراني، يهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في الأردن في ظل الثورة الرقمية، مع التركيز على قانون حماية البيانات الشخصية رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٣، ومقارنته بالنماذج الدولية، وفي مقدمتها اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل النصوص القانونية الوطنية، والمنهج التحليلي لتقييم مدى فعاليتها العملية، والمنهج المقارن لاستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف مع التشريعات الدولية والعربية. أظهرت النتائج أن القانون الأردني يمثل خطوة تشريعية متقدمة في مجال الخصوصية الرقمية، غير أن فعاليته التطبيقية محدودة بسبب غياب آليات رقابية واضحة، وضعف الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالبيانات الحساسة. وأوصت الدراسة بتفعيل دور السلطة الرقابية ومنحها صلاحيات التحقيق والجزاء، وتعزيز الوعي المؤسسي والمجتمعي بحقوق حماية البيانات، ومواءمة التشريعات ذات الصلة مع المعايير الدولية، مع تطوير آليات تنفيذية أكثر دقة وصرامة على غرار النموذج الأوروبي.

دراسة التونسي والمعلم (٢٠٢٤)، بعنوان القواعد والإجراءات القانونية المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة المسؤولية القانونية الناتجة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، كما يسعى البحث إلى وضع إطار تنظيمي لمعالجة الإشكاليات التي نتجت عن استخدامات الذكاء الاصطناعي مع نماذج تطبيقية لتوضيح هذه الإشكاليات، خصوصاً تلك التي حدثت بسبب عدم وجود إطار تنظيمي يحكمها. توصلت الدراسة إلى اقتراح إطار تنظيمي محدد بأحكام متوافقة مع الممارسات والأعمال الصادرة من الذكاء الاصطناعي، وذلك لضبط استخداماته قانونياً وتحقيق أعلى المعايير البناءة، والمساهمة في إنجاح عمل المنظمات في المملكة العربية السعودية، وخصوصاً تلك الذكية منها^٦.

دراسة المالكي (٢٠٢٤) بعنوان المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي دراسة تحليلية تأصيلية، هدفت الدراسة للتعرف على دراسة مسألة المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي

^٦ التونسي، آيات بنت أحمد، المعلم، سليمان بن محمد، (٢٠٢٤)، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ٧٣ع، الإصدار الثاني.

كموضوع أساسي يثير الاهتمام والجدل في النظام القانوني السعودي، اتبعتُ في هذا البحث المنهج التأصيلي التحليلي، وقد استعنتُ بالمنهج المقارن في جزئيات الوقوف على شرفة الاتجاهات القانونية في التشريعات المختلفة لنقل ما يفيد منها. ولقد توصلتُ في هذا البحث إلى أن الفقه القانوني لم يصل -ولا حتى التشريعات المدنية- إلى تعريف محدد للذكاء الاصطناعي، كما أنه لا يوجد في المنظومة التشريعية السعودية تنظيم قانوني كافٍ للذكاء الاصطناعي، إضافةً إلى أن الذكاء الاصطناعي يتشابه مع الذكاء البشري، وقادر على محاكاة السلوك البشري، كما أن منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية لا بدَّ منه مع زيادة تطبيقاته وصوره في المجتمع، مع أن هناك آراء قانونية معتبرة تعارض هذا الرأي. ولقد اتجهتُ كباحث في هذا البحث إلى مخالفتهم، وقد أدى ذلك إلى ظهور توصيات عديدة توصلتُ إليها من خلال بحثي؛ حيث يُعد هذا البحث استكشافاً شاملاً لمفهوم الذكاء الاصطناعي، والمسؤولية المدنية المترتبة عليه، وقد تناول البحث مجموعة من المسائل القانونية المتعلقة بهذا الموضوع المعقد، فأوصى الباحثين بتكثيف الدراسات حول المشاكل القانونية التي يثيرها الذكاء الاصطناعي؛ حتى يمكن الاستعداد للمستقبل، كما يقترح على الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي إدراج قواعد قانونية تحكم المسؤولية المدنية في (مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي)، وعدم اقتصرها في أحكامها على المبرمجين.

دراسة الشمري، (٢٠٢٣) بعنوان " الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم البيانات الشخصية في النظام السعودي، والتعرف على العقوبات النظامية في مخالفة حماية البيانات الشخصية التي وضعها المنظم السعودي، واعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول للمعلومة وتحليلها، وتوصلت الدراسة أن النظام السعودي اعتنى بالبيانات الشخصية عن طريق ثلاث تشريعات رئيسة وهي نظام الأحوال المدنية ونظام حماية البيانات الشخصية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، بالإضافة إلى الأنظمة الأخرى المساندة كنظام الإجراءات الجزائية ووثيقة حقوق المرضى وغيرها، ولذلك توصي الدراسة بضرورة إيجاد فرع لجهة التحكم في الوزارات الرئيسية لتكون مسؤولة ومراقبة لعمليات جمع البيانات الشخصية.

التعليق على الدراسات السابقة.

تبين من خلال استعراض الدراسات السابقة وجود اهتمام بين الباحثين والأكاديميين بموضوع حماية البيانات الشخصية والمسؤولية القانونية المرتبطة بالأنظمة التقنية، إلا أن كل دراسة تناولت جانباً محدداً من الإشكالية. فقد ركزت دراسة التريكي (٢٠٢٥) على الإطار القانوني لحماية البيانات في النظام السعودي، مبينة نطاق الحماية وأوجه القصور التشريعي، إلا أنها لم تتناول دور الذكاء الاصطناعي أو المسؤولية القانونية المرتبطة بأنظمتها في هذا المجال. أما دراسة بلل والقضاة الفليح (٢٠٢٥) فقدت معالجة مقارنة بين التشريع الأردني والمعايير الدولية، مع تحليل للإطار القانوني لحماية البيانات في ضوء الأمن السيبراني، لكنها بقيت محصورة في التشريع الأردني، ولم تتطرق لمسؤولية الذكاء الاصطناعي بوصفه فاعلاً مؤثراً في بيئة المخاطر الرقمية، كما لم تتناول الأبعاد التقنية المتقدمة التي تُفرزها الأنظمة الذكية في عمليات جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها. وبالنسبة إلى دراسة التونسي والمعلم (٢٠٢٤)، فقد تناولت استخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة وآثارها القانونية، حي ركزت على الطبيعة العامة للمسؤولية القانونية وإطار استخدامها، ولم تربط ذلك بصورة مباشرة بمسائل حماية البيانات الشخصية أو الجرائم السيبرانية، كما تناولت دراسة المالكي (٢٠٢٤) جانب المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي، مركزة على المسؤولية المدنية بمعناها العام دون التوسع في العلاقة المباشرة بين الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الشخصية والاختراقات السيبرانية. أما دراسة الشمري (٢٠٢٣) فقد ركزت على الإطار القانوني لحماية البيانات في المملكة، مع تحليل تشريعي لمصادر الحماية، لكنها لم تتناول الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في إدارة البيانات، كما لم تبحث في طبيعة المسؤولية القانونية في حالات الخرق أو التسريب الناتجة عن الأنظمة الذكية أو المخاطر السيبرانية المعاصرة.

وبناء على ذلك يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بتركيزه المباشر على المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في مجال حماية البيانات والأمن السيبراني بشكل مترابط، إذ يجمع بين موضوعين لم يتم تناولهما معاً في إطار واحد. فالدراسات السابقة إما تناولت حماية البيانات الشخصية في ظل التشريعات الوطنية أو المقارنة، أو ناقشت المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي بصورة عامة دون الربط بينه وبين المخاطر السيبرانية التي يفرضها على أمن البيانات وآليات معالجتها. كما ينفرد البحث بالجمع بين التحليل القانوني السعودي والمنهج المقارن، من خلال مقارنة نظام حماية البيانات الشخصية السعودي وبعض

النماذج الوطنية، بهدف تقييم كفاية الحماية النظامية في مواجهة المخاطر المتقدمة للذكاء الاصطناعي. ومن ثم، يقدم البحث إسهاماً علمياً يتمثل في اقتراح إطار قانوني أشمل لتعزيز حماية البيانات وتقليل التحديات التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

سابعاً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بوصفه الأنسب لدراسة الإطار القانوني المنظم لمسؤولية أنظمة الذكاء الاصطناعي في حماية البيانات والأمن السيبراني، نظراً للطبيعة التقنية والقانونية المركبة لهذا الموضوع، وما يستلزمه من تحليل دقيق للنصوص التشريعية ومقارنتها بنماذج دولية متقدمة. يركز المنهج الوصفي على عرض القواعد القانونية والتنظيمية التي أقرها المشرع السعودي في مجال حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، من خلال استقراء الأنظمة ذات الصلة مثل نظام حماية البيانات الشخصية، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والإطار السيبراني الوطني. والمنهج التحليلي يُستخدم لتفكيك بنية الأحكام القانونية التي تنظم المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل مدى كفاية هذه الأحكام في ضمان حماية فعالة للبيانات الشخصية، وتقييم قدرة المنظومات التشريعية القائمة على مواكبة المخاطر السيبرانية المعاصرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ويوظف المنهج المقارن لمقارنة النظام السعودي بالنموذج الأوروبي وغيره من النماذج المتقدمة، بهدف إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف، وتحديد الثغرات القانونية أو التطبيقية التي قد تؤثر في فعالية الحماية داخل البيئة السعودية.

ثامناً: حدود البحث

١- الحدود الموضوعية: تركز هذه الدراسة على تحليل المسؤولية القانونية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني، وذلك من خلال دراسة الإطار النظامي السعودي ومقارنته بالنموذج الأوروبي.

٢- الحدود المكانية يقتصر نطاق البحث على المملكة العربية السعودية كنموذج رئيس لدراسة الإطار الوطني للمسؤولية القانونية عن الذكاء الاصطناعي في حماية البيانات والأمن السيبراني، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي ممثلاً في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) والتشريعات التنظيمية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي. ولا تمتد الحدود المكانية للدراسة إلى تشريعات دولية أو إقليمية أخرى.

٣- الحدود الزمنية تغطي هذه الدراسة الإطار القانوني المعمول به حتى عام ٢٠٢٥، بما في ذلك الأنظمة السعودية السارية واللوائح التنفيذية المرتبطة بها، بالإضافة إلى القواعد الأوروبية المعتمدة حتى التاريخ ذاته. ولا تتناول الدراسة مشاريع القوانين أو المسودّات غير الصادرة، ولا التطورات المستقبلية المتوقعة إلا في حدود ما يلزم لتفسير السياق القانوني الحالي.

تاسعاً: خطة البحث.

من أجل تحقيق هدف البحث وحل مشكلته فقد قمنا بتقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية و والالتزامات المتعلقة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: التنظيم القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية والنظام المقارن

المبحث الثاني: الالتزامات القانونية على الجهات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي

الفصل الثاني: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية البيانات والأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بها

المبحث الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني

المبحث الثاني: : المخاطر والتحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي على البيانات والأمن السيبراني

الفصل الثالث: المسؤولية القانونية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات

المبحث الأول: صور المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات.

المبحث الثاني: التمايز بين المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي عن المسؤولية التقليدية.

المبحث الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه المسؤولية القانونية في النظام السعودي مقارنة بالأنظمة المقارنة

المصادر:

١. الأخنش نورة أمينة، العيداني محمد، ٢٠٢٣، الذكاء الاصطناعي كآلية لمحاكمة الجريمة الإلكترونية، مجلة القوانين والعلوم البيئية، المجلد الثاني، العدد الثاني.
٢. التونسي، آيات بنت أحمد، المعلم، سليمان بن محمد، (٢٠٢٤)، القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ٧٣ع، الإصدار الثاني.
٣. الشمري، فهد بن عايد، (٢٠٢٣)، الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث القانونية والفقهية، مج ٣٥، ع ٤٣.
٤. المزيني، عبد العزيز بن أحمد، (٢٠٢٣)، موافقة صاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته في النظام السعودي "دراسة تحليلية مقارنة" مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف، العدد السابع والعشرون لسنة ٢٠٢٣، ص ٣٥٢٤.
٥. رضا، إياد، (٢٠٢٥)، المسؤولية القانونية للشركات تجاه حماية البيانات ومشاركتها، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://hbrarabic.com/%D8%AD%D9%85%D8%>
٦. مجلس الوزراء السعودي الموقر، نظام حماية البيانات الشخصية، المادة الأولى فقرة ٤، صادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م ١٩) وتاريخ ١٤٤٣/٢/٩.
٧. المالكي، خالد، (٢٠٢٤)، مسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج ٢٧، ع ٤٧.
٨. بلل، أحمد إبراهيم، الفليح، محمد طه وآخرون، (٢٠٢٥)، الخصوصية الرقمية وحماية البيانات الشخصية: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والتشريعات الدولية في ضوء الأمن السيبراني، مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار رقم ٦٠.

٩. التريكي، عبد الله بن عبد الرحمن، (٢٠٢٥)، في حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي "دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - دورية علمية محكمة المجلد الحادي عشر العدد الثالث.

١٠. الشمري، فهد، (٢٠٢٣)، الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية "دراسة تحليلية"، مجلة البحوث القانونية والفقهية، مج ٣٥، ع ٤٣.